الأمم المتحدة

A/C.2/62/SR.14

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
7 January 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد لو رو (نائب الرئيس) .....(جنوب أفريقيا)

المحتويات

البند ٥٩ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(ب) الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (تابع)

(ج) التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية (تابع)

البند ٥٢ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

(أ) التجارة الدولية والتنمية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

07-56521 (A)

أثناء غياب السيدة لنتانين (فنلندا)، تولى السيد لو رو (جنوب أفريقيا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٥٩ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع) (A/C.2/62/L.6)

١ - **السيدة دى لورنتيس** (أمينة اللجنة): استرعت الاهتمام إلى مذكرة مقدَّمة من الأمانة تتضمن تعديلات مقترحة على النظام العام لبرنامج الأغذية العالمي (A/C.2/62/L.6)، والتي ستُعرض على اللجنة للموافقة عليها في إطار البند ٥٩ من جدول الأعمال. وقالت إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرّر في دورته الموضوعية في تموز/يوليه، إقرار التعديلات المقترحة وأوصى الجمعية العامة باعتمادها.

(ب) الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (تابع) (A/C.2/62/L.4)

مشروع قرار بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

٢ - **السيد خان** (باكستان): قدَّم مشروع القرار A/C.2/L.4 نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين. وقال إن المجموعة تعلّق أهمية كبيرة على الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات، والذي من شأنه أن يحدّد مسار الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المنظمة في السنوات الثلاث القادمة ويوجّه عمليتين لهما تأثير مباشر على تلك الأنشطة: العمل الجاري فيما يتعلق بالفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام والمعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، والمداولات المتعلقة بالخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(ج) التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية (تابع) (A/C.2/62/L.3)

مشروع قرار بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٣ - **السيد خان** (باكستان): قدَّم مشروع القرار (A/C.2/62/L.3) نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين.

البند ٥٢ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) التجارة الدولية والتنمية (تابع) (A/62/15 (الجزء الأول و Corr.1 و Corr.2، الجزء الثاني و Corr.1، الجزء الثالث و Corr.1، الجزء الرابع)، A/62/71-E/2007/46، A/62/210 و A/62/266)

٤ - **السيد فالتزويلا** (الجماعة الأوروبية): تحدث بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، والبلدين المرشّحَين وهما جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتركيا، وبلدان عملية التثبيت والترابط وهي ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود، وبالإضافة إليها أرمينيا وأوكرانيا وجورجيا ومولدوفا، فقال إن التجارة مطلوبة لتشجيع النمو الاقتصادي وتوليد الموارد لمحاربة الفقر. وفي حين أن التجارة وحدها لا يمكن أن تحل مشاكل التنمية، فإن الانفتاح على التجارة ودعم القدرة على الإمداد يعتبران من العناصر المهمة في أي استراتيجية إنمائية مترابطة. ويجب أن تتاح للبلدان فرص كافية للوصول إلى أسواق الصادرات، ويجب أن تكون الصادرات من السلع والخدمات قادرة على المنافسة مع المنتجات المحلية أو المنتجات المستوردة من بلدان أخرى. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن تشجع السياسات التجارية للبلدان النامية القدرة على التنافس وأن توفر المستلزمات للصناعات بأسعار تنافسية. ولهذا فإن دور التجارة في التنمية يعتمد على

سياسات التجارة والمعونة لكل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء. وأضاف أن جميع الدول لها مصلحة مشتركة في عقد صفقة عالمية عن التجارة تعزز الانفتاح على أساس متعدد الأطراف عن طريق تطبيق قواعد تجارية معزَّزة. وكما جاء في تقرير الأمين العام عن التجارة والتنمية (A/62/266)، فإن أي نتيجة متوازنة وعادلة وموجَّهة نحو التنمية يمكن أن تعمل على تحسين احتمالات النمو الاقتصادي والتنمية، وتسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥ - ويأمل الاتحاد الأوروبي في أن توجه نتيجة مداولات اللجنة بشأن التجارة والتنمية رسالة وحدة فيما يتعلق بالهدف الخاص باختتام جولة الدوحة الإنمائية بنجاح وسرعة وبطريقة مناصرة للتنمية. وقال إن الدول النامية والمتقدمة على السواء هي المستفيدة من صفقة التجارة في السلع والخدمات التي تجري المفاوضات حالياً بشأنها، والتي تقدَّر بأكثر من ٢٠٠ مليار دولار سنوياً. واختتام جولة الدوحة بنجاح من شأنه أن يجعل مستويات الانفتاح الحالية أمراً لا يمكن الرجوع فيه بدرجة كبيرة. أما إذا فشلت جولة الدوحة فإن مصداقية منظمة التجارة العالمية سوف تصاب بضرر بالغ، خاصة في بلدان العالم النامي. وسوف تقع تكلفة الفشل بصورة غير متناسبة على البلدان النامية الأصغر والأضعف، وخاصة أقل البلدان نمواً.

٦ - وعلى عكس ما يعتقده كثير من الناس، فإن مفاوضات الدوحة تسير قُدماً وتم التوصل تقريباً إلى صفقة بشأن القضايا الرئيسية. وفي الأسابيع القادمة، ينبغي أن يتحقق توافق يمكن أن يُرضي المجتمع العالمي. والفرصة الحالية هي آخر فرصة بالنسبة لأعضاء منظمة التجارة العالمية للاتفاق على طرائق صفقة تستند إلى المقترحات التي قدمها رؤساء كل من أفرقة التفاوض بشأن الزراعة والوصول إلى الأسواق غير الزراعية. ويجب أن تستخدم قوة الدفع الآن لتحقيق نتائج مُرضية بشأن القضايا الأخرى المدرجة على جدول الأعمال. وأضاف أن رؤساء أفرقة التفاوض، بتقديمهم لمقترحاتهم، مارسوا ضغطاً على العناصر الفاعلة الرئيسية في مجال ما يسمى بـ''المثلث التفاوضي'' - الوصول إلى الأسواق الزراعية، والوصول إلى الأسواق غير الزراعية، والإعانات المحلية، وهؤلاء يجب عليهم الآن إظهار روح من التوافق والتفكير البناء، ورغبة صادقة في الالتزام باتفاق طموح وشامل ومتوازن. ويجب على جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية قبول نصوص أفرقة التفاوض كأساس للمفاوضات. وسوف يلزم إجراء جولة أخرى من المناقشات إذا أريد التوصل إلى صفقة مع نهاية العام. وسواء حدث ذلك أو لم يحدث، فإنه يعتمد كلية على المشاركة والمرونة التفاوضية للأعضاء.

٧ - وقد بذل الاتحاد الأوروبي كل جهد للحفاظ على قوة الدفع، بطرق من بينها إظهار مرونة حقيقية بشأن الوصول إلى الأسواق الزراعية. ويجب على العناصر الفاعلة الرئيسية الأخرى أن تقدِّم الآن إسهاماً ملائماً أيضاً. ويلزم أن تقبل الولايات المتحدة بمزيد من القيود على إعاناتها الداخلية للزراعة، بما في ذلك القطن، وينبغي للاقتصادات الناشئة الرئيسية أن تتيح فرصاً حقيقية وجديدة للوصول إلى الأسواق عن طريق خفض تعريفاتها على المنتجات الصناعية بطريقة معقولة ومتناسبة وعن طريق إجراء مفاوضات عملية بشأن منتجات زراعية خاصة والوصول إلى الأسواق الزراعية للبلدان النامية. ويجب بالفعل على الاقتصادات الناشئة ذات القدرة التنافسية الكبيرة أن تسهم في توسيع التدفقات التجارية الناتجة عن الجولة الحالية. فهي تُعد أسواق النمو في المستقبل ولهذا ينبغي أن تعزز الثقة في المفاوضات بالإعلان صراحة أنها على استعداد للمشاركة على أساس النصوص التفاوضية لرؤساء الأفرقة.

٨ - وإذا استعيض عن تلك النصوص بمقترحات جديدة، فسوف يحدث تقلص حاد في الفرص الجديدة أمام البلدان النامية في مجال التجارة، وسوف ينخفض التحرر التدريجي المحدود في الواقع والذي تتضمنه تلك المقترحات. وفي الوقت الحاضر، سوف يتعيَّن فقط على نحو ٢٨ بلداً من البلدان النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تطبيق صيغة لخفض التعريفات. وهناك بلدان نامية أخرى أعضاء لم تتأثر لأنها من أقل البلدان نمواً أو لأنها من الاقتصادات الصغيرة أو الاقتصادات ذات الوضع الضعيف، أو لأنها معفاة بموجب أحكام الفقرة ٦ من المرفق باء لحزمة تموز/يوليه التي اعتمدتها منظمة التجارة العالمية في آب/أغسطس ٢٠٠٤.

٩ - ويجب على جولة الدوحة أن تفي بوعدها الإنمائي. ومع أن نصوص رؤساء الأفرقة لم تضع في اعتبارها البُعد الإنمائي، فإن الاتحاد الأوروبي سوف يراقب بعناية للتأكد من أن القضايا من قبيل المعونة من أجل التجارة، ووصول الصادرات إلى الأسواق معفاة من الرسوم ومن الحصص، والتدابير المتخذة ضد انحسار المعاملة التفضيلية توضع في الاعتبار بصورة ملائمة. ويعمل أعضاء منظمة التجارة العالمية، وفي مقدمتهم الاتحاد الأوروبي، لزيادة كمية ونوعية المعونة من أجل التجارة والمتاحة للبلدان النامية. وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي للتو استراتيجية الاتحاد الأوروبي بشأن المعونة من أجل التجارة، والتي تهدف إلى تمكين جميع البلدان النامية، خاصة أقل البلدان نمواً، من الاندماج بصورة أفضل في النظام التجاري العالمي واستخدام التجارة بصورة أكثر فعالية في القضاء على الفقر. وتهدف الاستراتيجية إلى زيادة مساعدات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالتجارة إلى ٢ مليار يورو سنوياً اعتباراً من عام ٢٠١٠. وقد حققت المفوضية الأوروبية بالفعل رقمها المستهدف وهو ١ مليار يورو سنوياً؛ وسوف تأتي نسبة الـ٥٠ في المائة المتبقية من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وفضلاً عن هذا، يقدِّم الاتحاد الأوروبي مساعدات كبيرة للأهداف الأوسع للمعونة من أجل التجارة، مثل بناء القدرات المتعلقة بالطلب، والبنية الأساسية المتعلقة بالتجارة.

١٠ - وقال إن عدم التوصل إلى اتفاق بشأن الطرائق مع نهاية العام من شأنه أن يؤدي إلى جعل الاختتام المُبكر لجولة الدوحة أمرا بعيد الاحتمال. وفي سياق الاضطراب العالمي، فإن مثل هذه الإشارة السلبية قد تكون لها مضاعفات مركَّبة. ويحتاج المجتمع الدولي بدلاً من ذلك إلى تعزيز ثقة المستثمرين، وبحث المستوى الحالي للانفتاح في الاقتصاد العالمي، والتحوط ضد حدوث كساد وحمائية في المستقبل. والسبيل لتحقيق ذلك هو إبرام صفقة الآن. وسوف يضاعف الاتحاد الأوروبي من جهوده في هذا الصدد ويطلب من شركائه أن يفعلوا المثل.

١١ - **السيد فورشو** (استراليا): تحدث نيابة عن مجموعة كيرنس وقال إنه قد تم الوصول إلى لحظة حاسمة في جولة الدوحة بالنسبة للزراعة. ويجري القيام بعمل مكثَّف في جنيف ويلزم أن يقوم جميع الأعضاء، لا سيما أولئك الذين يوجد لديهم أكبر قدر من الدعم الزراعي والحماية، بإظهار أقصى مرونة. وأضاف أن التوصل إلى نظام تجاري عالمي غير مشوه ويعمل بصورة سلسة أمر ضروري لانتشال ملايين الأشخاص من الفقر. غير أن الحواجز التقييدية للوصول إلى الأسواق والإعانات المرتفعة أثرت لعقود في قدرة المزارعين غير المدعومين على المشاركة في التجارة الزراعية العالمية. وأضاف أن الفشل في اختتام جولة الدوحة من شأنه أن يسدّد ضربة قوية للتنمية وإصلاح التجارة الزراعية والنظام التجاري المتعدد الأطراف. ولهذا لا تزال مجموعة كيرنس ملتزمة بالعمل من أجل التوصل إلى نتيجة طموحة ومتوازنة للمفاوضات.

١٢ - وهناك قضايا حيوية يلزم حلّها في كل ركيزة من ركائز المفاوضات. ففيما يتعلق بالدعم المحلي، يجب على أكبر مقدّمي الدعم الثلاثة - المفوضية الأوروبية والولايات المتحدة واليابان - أن تقلل بدرجة كبيرة من دعمها الداخلي المشوّه للتجارة. وبالنسبة لتنافس الصادرات، يجب اختتام الجولة من أجل حسم الاتفاق على إنهاء دعم الصادرات. وسوف تواصل مجموعة كيرنس البحث عن بدائل فعَّالة لآليات التصدير مثل ائتمانات التصدير والتخلص من السلع الفائضة على شكل معونة غذائية. وبالنسبة للوصول إلى الأسواق، هناك حاجة عاجلة للاتفاق على نُهج تجاه التعريفات التي من شأنها أن تزيل الحواجز التي عاقت لفترة طويلة التطور الكامل للتجارة الزراعية. وفضلاً عن هذا، فإنه يلزم الاعتراف بالظروف التي تمر بها البلدان النامية عن طريق معاملة خاصة وتفضيلية ملائمة. وبترجمة هذا المبدأ إلى أحكام عملية تتسق مع برنامج الإصلاح الشامل، سوف تتمكَّن منظمة التجارة العالمية من مواصلة دعم الاحتياجات الإنمائية الاقتصادية للبلدان النامية.

١٣ - وأضاف أن الدعم المشوه للتجارة، وإعانات الصادرات والحواجز التي تعترض الوصول إلى الأسواق تعرقل المساهمة المحتملة للتجارة الزراعية في التنمية الاقتصادية وبذلك تسهم مباشرة في الإفقار المستمر للبلدان النامية. ولا يمكن أن تكون هناك نتيجة ناجحة لجولة الدوحة بدون حزمة كبيرة من الإصلاحات الزراعية.

١٤ - **السيد ناتاليغاو** (إندونيسيا): تحدث نيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي ربطت نفسها بالبيان الذي ألقي نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، وقال إن انتشار الفقر في الوقت الحاضر غير مقبول، خاصة على ضوء مستوى الثراء الكلي غير المسبوق في العالم. وأضاف أن إقامة نظام تجاري دولي منفتح وغير تمييزي وقائم على القواعد ويركز على التنمية من شأنه أن يمكّن ملايين الأشخاص من الإفلات من قبضة الفقر والتمتع بنوعية معيشة أفضل. ومن المؤسف أن مثل هذا النظام لم يتحقق بعد. ولم تطلب البلدان النامية شيئاً جديداً، ولكنها طالبت فقط بأن تسير مفاوضات منظمة التجارة العالمية في خط مواز لجدول الأعمال الإنمائي للدوحة، والاتفاق الإطاري في تموز/يوليه ٢٠٠٤، وإعلان هونغ كونغ الوزاري لعام ٢٠٠٥. وإذا أريد اختتام جولة الدوحة مع نهاية العام، فإنه يلزم للمفاوضات المتعددة الأطراف التي استهلت في أيلول/سبتمبر أن تسير بخطوات أسرع. وفي هذا الصدد، تؤيد رابطة أمم جنوب شرق آسيا جهود رؤساء أفرقة التفاوض المعنية بالزراعة والوصول إلى الأسواق غير الزراعية وجهود الأمين العام لمنظمة التجارة العالمية لإيجاد توافق في الآراء بشأن التوصل إلى نتيجة طموحة ومتوازنة في الأشهر القادمة.

١٥ - وقال إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تلتزم باختتام جولة الدوحة في أسرع وقت ممكن، وهي بوصفها مجموعة من البلدان النامية ذات الاقتصادات المفتوحة، تعلق أهمية كبيرة على مفاوضات الدوحة. وقال إن تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف يُعد حاسماً بالنسبة للنمو الاقتصادي وتنمية أعضائها. وتؤكد رابطة أمم جنوب شرق آسيا من جديد دعمها لطلب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، لأنها، باعتبارها بلداً غير ساحلي وأقل نمواً، يجب الاستمرار في مساعدتها على تحسين قدرتها التنافسية التجارية، بما في ذلك عن طريق وضع نظم فعالة للنقل العابر وتبسيط الإجراءات الجمركية.

١٦ - وأضاف أن نجاح الجولة من شأنه أن يفيد البلدان النامية وأقل البلدان نمواً عن طريق تأمين الوصول إلى السوق من خلال إجراء تخفيضات في التعريفات والإعانات المحلية المشوِّهة للتجارة والحواجز التجارية. ويجب على أعضاء منظمة التجارة العالمية إحراز تقدّم بشأن هذه المسائل وأن

يكونوا على استعداد لإعادة النظر في مواقفهم وإدخال التعديلات اللازمة عليها. وفضلاً عن هذا، ينبغي الاعتراف بمبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية وترجمته إلى أحكام عملية. ويجب على الأعضاء في مثل هذه اللحظة المحورية مقاومة إغراء إلقاء اللوم على بعضهم البعض والتركيز بدلاً من ذلك على كسر الجمود.

١٧ - ومن الأمور الحاسمة أيضاً بناء القدرات الوطنية لأغراض التجارة. وقد قام نظام الأمم المتحدة الإنمائي، وخاصة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بدور حاسم في هذا الصدد. وتعترف رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالعمل القيّم الذي يضطلع به الأونكتاد وتشجّعه على أن يقود الطريق في الدفاع عن احتياجات بلدان العالم النامي. ويأمل أعضاء الرابطة في القيام بدور بنَّاء في الأونكتاد الثاني عشر المقرر عقده في غانا عام ٢٠٠٨.

١٨ - وتلتزم الرابطة التزاماً كاملاً بالنظام التجاري المتعدد الأطراف. غير أن هناك إمكانيات إضافية لتحسين النمو على المستوى الإقليمي. وبرغم الكوارث الوطنية، وارتفاع أسعار البترول، وخطر انتشار انفلونزا الطيور في بعض أجزاء المنطقة، حققت بلدان الرابطة نمواً بلغ في المتوسط ٦ في المائة في عام ٢٠٠٦. واستأثرت الرابطة بأكثر من ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في آسيا في السنوات الأخيرة وولّدت ما يقرب من ٢٢ في المائة من إجمالي صادراتها. ومع اتجاه الناتج المحلي الإجمالي لآسيا إلى النمو ليصل إلى ٨,١ في عام ٢٠٠٧ و ٧,٩ في المائة في عام ٢٠٠٨، تهدف الرابطة إلى بلوغ مستويات أعلى في جهودها لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بحلول عام ٢٠١٥.

١٩ - ويعمل أعضاء الرابطة معاً لإنشاء الجماعة الاقتصادية للرابطة بحلول عام ٢٠١٥ وتعزيز تعاون الرابطة في مجال التجارة. ويتمثل المجال الرئيسي للتعاون في النظام المشتَرك للتعريفات الجمركية التفضيلية الفعلية التابع لاتفاق منطقة التجارة الحرة للرابطة، والذي يهدف إلى تخفيض التعريفات وإزالة جميع الحواجز غير الجمركية بالنسبة للمصنوعات والمنتجات الزراعية والمنتجات غير الزراعية الأخرى. وقد وُجد هذا النظام منذ عام ١٩٩٣. ويوجد في الوقت الحاضر على قائمة الإدراج التابعة للنظام المشترك للتعريفات الجمركية التفضيلية الفعلية لمنطقة التجارة الحرة للرابطة ٩٨ في المائة من منتجات الرابطة و٩٧ في المائة من منتجات أقل أعضائها تقدّماً. وقد ساعدت هذه العملية الرابطة على الاحتفاظ باتجاه إيجابي في أدائها التجاري.

٢٠ - ويجب أن تظل التجارة الدولية أداة قوية للنمو. ويلزم اختتام جولة الدوحة بنجاح وإدراج التطلعات الإنمائية للبلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وإلا فإن مصداقيته سوف تتزعزع.

٢١ - **السيد حسين** (بنغلاديش): تحدَّث نيابة عن أقل البلدان نمواً، فقال إن التجارة الدولية يمكن أن تؤدي إلى توسيع الأسواق، ورفع الإنتاجية، وزيادة الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة، ودفع النمو والتنمية. غير أن أيا من ذلك لا يتحقق تلقائياً. وقد أوضح برنامج عمل العقد لصالح أقل البلدان نمواً ٢٠٠١-٢٠١٠ أهمية التجارة الدولية في توريد الموارد اللازمة لتحقيق النمو والتنمية في أقل البلدان نمواً وحدّد المجالات التي تحتاج فيها هذه البلدان إلى المساعدة لبناء قدرتها التجارية. ومن المؤسف أنه لم يصل حتى الآن سوى القليل من هذه المساعدة.

٢٢ - واستناداً إلى تقرير الأمين العام (A/62/266، الفقرة ٣)، ازدادت الصادرات العالمية للبضائع بنسبة ١٤,٨ في المائة في عام ٢٠٠٦. غير أنه برغم الجهود الكبيرة، لم تستفد أقل البلدان نمواً من التجارة. وفي حين أنه قد يكون من الصحيح إحصائياً أن نصيبها من التجارة العالمية في البضائع

قد ارتفع من ٠,٧٩ في المائة إلى ٠,٨٣، فإن التحليل الأكثر عمقاً سوف يبيِّن أن جانباً كبيراً من هذه الزيادة كان يرجع إلى صادرات البترول. فقد زادت الصادرات من السلع غير البترولية زيادة كبيرة في الحجم ولكنها زادت بدرجة ما فقط في القيمة، فقد بلغ نصيب أقل البلدان نمواً الـ ٥٠ من الصادرات ٢,٥ في المائة في عام ١٩٦٠، وظل ينخفض بعد ذلك حتى عام ١٩٩٥. وعلى الرغم من حدوث بعض التحسُّن منذ ذلك الوقت، فإنها لا تزال بعيدة عن بلوغ نصيبها الذي حققته في عام ١٩٦٠.

٢٣ - ويواجه مصدِّرو أقل البلدان نمواً منافسة متزايدة. وبالرغم من اعتماد سياسات سليمة للاقتصاد الكلي ونُظم تجارية منفتحة نسبياً، تم تهميش الكثير من بلدان الدخل المنخفض في الاقتصاد العالمي. وكما جاء في تقرير الأمين العام (A/62/266، الفقرة ١٥)، واجه أقل البلدان نمواً تحديات إنمائية خاصة بسبب التحرر. فقد شهد الكثير نصيباً متضائلاً من التجارة العالمية والدخل، وزيادة كبيرة في الفقر الشديد. وإذا استمر الاتجاه الحالي، فإن عدد السكان الذين يعيشون في فقر شديد سوف يستمر في الزيادة. ولحسر هذا الاتجاه، يجب إدماج أقل البلدان نمواً بشكل أفضل في الاقتصاد العالمي.

٢٤ - وأضاف أن النظام التجاري الحالي متحيِّز ضد أقل البلدان نمواً، لعدة أسباب من بينها الإعانات الضارة، ونُظم تصعيد التعريفات، والقيود غير الجمركية، وشروط التجارة المتقلبة، والمعايير الاصطناعية التي تفرضها البلدان الصناعية. ويجب أن يتخذ هذا الاتجاه مساراً عكسياً. وينبغي للبلدان المتقدمة أن توفِّر لمنتجات أقل البلدان نمواً إمكانية الوصول إلى أسواق معفاة من الرسوم ومعفاة من الحصص وبدون أية قيود.

٢٥ - وقد زادت التجارة فيما بين بلدان الجنوب زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة. أما أقل البلدان نمواً - وهي مهمَّشة بالفعل في التجارة فيما بين بلدان الشمال والجنوب - فقد زاد تهميشها في التجارة فيما بين بلدان الجنوب أيضاً. وفي حين زاد نصيب أقل البلدان نمواً من الواردات الآتية من بلدان متقدمة أخرى، انخفض نصيب البلدان المتقدمة من الواردات الآتية من أقل البلدان نمواً. ولمواجهة مثل هذا الاختلال، يلزم أن يفتح عدد أكبر من البلدان المتقدمة الصناعية أسواقها أمام صادرات أقل البلدان نمواً. ورحّب بالمبادرات التي اتخذها بعض البلدان المتقدمة في هذا الصدد وشجّع البلدان الأخرى على أن تفعل المثل. وأضاف أنه يمكن زيادة تنشيط التجارة فيما بين بلدان الجنوب عن طريق جولة ثالثة من المفاوضات الخاصة بالنظام العالمي للأفضليات التجارية. وطالب باختتام مبكِّر لهذه المفاوضات وشجّع جميع البلدان النامية على الانضمام إلى هذه المبادرة.

٢٦ - وقال إن الزراعة لها أهمية حاسمة بالنسبة لكثير من أقل البلدان النامية، إذ أنها تسهم بدرجة كبيرة في الدخل الوطني، والعمالة، والتنمية الريفية. ومن المؤسف أن هذا القطاع لا يزال الأكثر تشوُّهاً مع زيادة الحماية الجمركية والإعانات، كما أن أسعار المنتجات الزراعية في السوق العالمية منخفضة بشكل عام ومتقلبة. وما لم يتم التصدي لمثل هذه القضايا، فإن عدداً من أقل البلدان النامية سوف يعجز عن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

٢٧ - وأضاف أن قطاع الخدمات ينطوي على إمكانات هائلة. وكما لوحظ في تقرير الأمين العام (A/62/266، الفقرة ٣)، ازدادت الصادرات العالمية من الخدمات بنسبة ٩,٧ في المائة في عام ٢٠٠٦. غير أنه بينما ارتفعت حصة البلدان النامية من ٢٣,٨ في المائة إلى ٢٤,٥ المائة، ظل نصيب أقل البلدان النامية دون تغيير عند نسبة ٠,٤٦ في المائة. وهذه

الحصة هي أقل بكثير من حصتها في تجارة السلع. وقال إن فئات مقدّمي الخدمات التي تتمتع فيها أقل البلدان نمواً بميزة نسبية تواجه مجموعة متنوعة من القيود في الوصول إلى بلدان أخرى. ومثل هذه القضية تستحق اهتماماً فورياً.

٢٨ - وأضاف أن المفاوضات المتعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية تتيح إطاراً لمواجهة حركة العمال وفقاً للطبعة الرابعة من الاتفاق العام المتعلق بتجارة الخدمات. غير أنه لم يتحقق حتى الآن سوى قدر ضئيل من التقدُّم. وأضاف أن الاختتام الناجح لجولة الدوحة سوف يتطلب نتيجة ملموسة في المفاوضات المتعلقة بالخدمات مع معاملة خاصة لأقل البلدان نمواً. وطالب البلدان المتقدمة بتحرير أسواقها بالنسبة لجميع فئات مقدمي الخدمات من أقل البلدان نمواً، وخاصة في إطار الطبعة الرابعة من الاتفاق العام المتعلق بتجارة الخدمات.

٢٩ - وقال إن بناء القدرات ينطوي على أهمية حاسمة. وتحتاج أقل البلدان نمواً إلى استثمارات كبيرة لإقامة البنية الأساسية، وتنمية قدرة إنتاجية، وإيجاد بيئة إنتاجية. وأضاف أن الموارد التي تتم تعبئتها محلياً لا يمكن أن تلبي احتياجاتها المتزايدة. وتواجه هذه البلدان أيضاً تكاليف باهظة للتسويات، بسبب انحسار الأفضليات، وضياع العائدات الجمركية، وفقدان العمالة، وانتهاء الاتفاق بشأن المنسوجات والملابس. وقال إن مبادرة المعونة من أجل التجارة ينبغي أن تساعد أقل البلدان نمواً على بناء قدراتها التجارية. وينبغي أيضاً تعويض هذه البلدان بصورة كاملة عن انحسار الأفضليات.

٣٠ - وأضاف أن النظام الحالي لحقوق الملكية الفكرية الدولية يشكل تحدياً كبيراً بالنسبة لوصول أقل البلدان نمواً إلى المعرفة والتعلّم التكنولوجي والابتكار. فهو يميل في أغلب الأحيان لصالح منتجي وحائزي حقوق الملكية الفكرية، ويوجد معظمهم في البلدان المتقدمة، ولذلك فإنه يزيد من اتساع فجوة المعرفة بين أقل البلدان نمواً والبلدان الأخرى. وللاستفادة من التكنولوجيات الحديثة، يحتاج أقل البلدان نمواً إلى مرونة كاملة في إطار الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في تقديم المزيد من التنازلات، وتحديد فترات زمنية جديدة وواقعية للتقيُّد بهذا الاتفاق. وطالب بنظام يساعد أقل البلدان نمواً على تحقيق أهدافها الإنمائية.

٣١ - ويواجه عدد كبير من أقل البلدان نمواً تحديات صعبة أثناء عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. فمفاوضات الانضمام تؤدي في أغلب الأحيان إلى التزامات صارمة خاصة بالتحرير والإصلاح لا تتناسب مع مستوى تنميتها. وناشد أعضاء منظمة التجارة العالمية ألاّ يطلبوا من أقل البلدان نمواً الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سوى الالتزامات التي تتماشى مع مستوى تنميتها، كما جاء في برنامج عمل العقد لصالح أقل البلدان نمواً، ٢٠٠١-٢٠١٠.

٣٢ - وقال في ختام كلمته إنه بينما يُعد استئناف مفاوضات جولة الدوحة أمراً مشجّعاً، فإنه يلزم أن تسير هذه المفاوضات بخطوات أسرع إذا أريد لها أن تُختَتم في موعدها. وأضاف أن دعم القيادة السياسة الدولية يُعد حاسماً في هذا الصدد. وطالب المجتمع الدولي باختتام هذه المفاوضات في أسرع وقت ممكن. ويجب أن توضع الاحتياجات والمصالح الخاصة لأقل البلدان نمواً في بؤرة اهتمام جولة الدوحة ونتيجتها النهائية.

٣٣ - **السيد إيفوزو** (بنن): تحدّث نيابة عن المجموعة الأفريقية فقال إن كثيراً من البلدان الأفريقية لا يزال يفتقر إلى البنية الأساسية الرئيسية المطلوبة للاستفادة من الفرص التي يتيحها الوصول إلى الأسواق ويعاني من قدرة محدودة على

إنتاج وتوريد السلع اللازمة للتجارة. وأضاف أن أفريقيا تمثّل ١٣ في المائة من سكان العالم ولكنها لا تمثّل سوى ٣ في المائة من التجارة الدولية. ونظراً للزيادة الكبيرة في السلع والخدمات في مختلف أنحاء العالم، فإن زيادة حصة أفريقيا من التجارة من شأنه يمثّل زيادة كبيرة في العائدات. وبرغم التقدّم الملحوظ الذي تحقق على مدى السنوات الثلاث الماضية بفضل البرامج والمبادرات الإقليمية والثنائية، لا تزال عدة بلدان أفريقية تواجه كمّاً هائلاً من التحديات الداخلية والخارجية، وخاصة بسبب عدم كفاية البنية الأساسية الوطنية والبيئة غير المواتية في التجارة الدولية.

٣٤ - ولهذا فإن بناء القدرات الإنتاجية والاستثمار في البنية الأساسية يُعد أمراً جوهرياً بالنسبة للتجارة، والتنمية الاقتصادية، والتخفيف من وطأة الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا في موعدها. وأضاف أن المساعدة التقنية ضرورية أيضاً لمساعدة البلدان الأفريقية على إدماج التجارة في استراتيجياتها الخاصة بالتنمية والتخفيف من وطأة الفقر وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص. وفضلاً عن هذا، تحتاج البلدان الأفريقية في المقام الأول إلى اتفاق نهائي بشأن جولة الدوحة ليشمل مجالات رئيسية مثل الزراعة والوصول إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات الزراعية وغير الزراعية، وتيسير الخدمات والتجارة. وسوف تلزَم استجابة واضحة وملائمة للقضايا الرئيسية الخاصة ببناء القدرات وكذلك لتحقيق التقدّم في إزالة الحواجز داخل القطاع الزراعي. ويُعد الوصول إلى الأسواق حتى الآن أهم عنصر لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا.

٣٥ - وفي سياق جولة الدوحة الحالية، يمكن أن تكون مبادرة المعونة من أجل التجارة إذا أُحسِن تنظيمها وإدارتها وسيلة مهمة لتحقيق التنمية للبلدان الأفريقية. غير أن المعونة من أجل التجارة ليست بديلاً عن التوصُّل إلى نتيجة ناجحة في جولة الدوحة. ولهذا فإن الأموال المخصصة لمبادرة المعونة من أجل التجارة يجب ألاّ تهدد المساعدة الإنمائية التقليدية، مثل المساعدة الإنمائية الرسمية. ويجب أن تشكل موارد إضافية يمكن التنبؤ بها وقابلة للاستدامة.

٣٦ - وقال إن ملكية البلدان الأفريقية لمبادرة المعونة من أجل التجارة تُعَد أساسية من أجل إدماج احتياجاتها الخاصة. ولهذا يجب أن تحتل أفريقيا مكاناً بارزاً في صنع القرار وعملية التنفيذ لهذه الآلية على المستويين الوطني والإقليمي. وأضاف أن البرامج والمؤسسات الأفريقية، مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأفريقي، ينبغي أن تشارك أيضاً في هذه العملية. ورحّب في هذا الصدد بالمؤتمر الذي عُقد يومي ٢ و ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ في دار السلام بشأن ''تعبئة المعونة من أجل التجارة: التركيز على أفريقيا''. وينبغي للبلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية أن تواصل جهودها لتزويد أفريقيا بالمعونة من أجل التجارة بصورة أكبر وبشكل أفضل. وينبغي للبلدان المانحة أن تستفيد من نُظم التوزيع الفعّالة التي تسمح بسرعة توزيع الأموال للحد من الروتين.

٣٧ - وقال إن الاتفاق النهائي على جولة الدوحة يجب أن يضع في اعتباره الشواغل الأفريقية التالية وأن يتصدى لها بصورة ملائمة: القضاء على الإعانات الزراعية غير العادلة والمشوِّهة في البلدان الغنية؛ وانحسار الأفضليات وتنفيذ التكاليف المرتبطة بالاتفاقات التجارية؛ ووصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق المعفاة من الرسوم ومن الحصص؛ ومسألة القطن؛ والوصول إلى الأسواق غير الزراعية؛ والمساعدة التقنية وبناء القدرات؛ والمعونة من أجل التجارة؛ والمعاملة الخاصة والتفضيلية.

٣٨ - **السيد نغوين تات ثانا** (فييت نام): قال إنه ينبغي على الأمم المتحدة أن تقوم بدور أكثر استباقية وأهمية في

القضايا التجارية العالمية، خاصة عن طريق توفير الحافز السياسي المطلوب بدرجة كبيرة لتوجيه جولة الدوحة نحو الاختتام الناجح. وأضاف أن توصُّل جولة الدوحة إلى نتيجة عادلة ومتوازنة يمكن أن يحقق نتائج كبيرة عن طريق مساعدة البلدان النامية لتحقيق أهدافها الإنمائية والتخفيف من وطأة الفقر. ولكن لكي يتم تقاسم منافع التجارة بطريقة أكثر تكافؤاً، يجب على البلدان النامية أن تقاوم الضغوط الحمائية وأن تتخذ إجراءً قبل فوات الأوان.

٣٩ - وقد شاركت فييت نام في قدر كبير من تحرير التجارة والاستثمار على مدى العشرين عاماً السابقة، وهو ما ينبغي أن يحظى بالدعم الكامل من جانب كافة البلدان وأن يؤخذ في الاعتبار بصورة جادة في المفاوضات التجارية الإقليمية والمتعددة الأطراف. وأضاف أن انضمام فييت نام مؤخراً إلى منظمة التجارة العالمية أعطى دفعة طيبة لعلاقاتها التجارية مع بقية العالم ومن المتوقع أن تزداد تجارتها الثنائية بنسبة ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٧. وقال إن النمو الاقتصادي، الذي يتوقّع أن يحقق ارتفاعاً قياسياً بنسبة ٨,٥ في المائة في عام ٢٠٠٧ يتم تقاسمه على نطاق واسع فيما بين السكان ومن المتوقع أن ينخفض معدل الفقر إلى ١٤ في المائة خلال خمس سنوات. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، سوف تخرج فييت نام من وضعها الحالي كبلد نامٍ منخفض الدخل مع نهاية عام ٢٠٠٨.

٤٠ - وقال إن فييت نام ملتزمة بتحويل رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى منطقة تأخذ بالانتقال الحر للسلع والخدمات والاستثمار بحلول عام ٢٠١٥. وتتطلع رابطة أمم جنوب شرق آسيا أيضاً إلى استكمال مفاوضاتها الخاصة بالتجارة الحرة مع اليابان قريباً. وهناك اتفاقات مماثلة مع الاتحاد الأوروبي وأستراليا ونيوزيلندا وبلدان أخرى أصبحت هي الأخرى قريبة المنال. وفي الوقت نفسه، تعلّق فييت نام أهمية قصوى على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون مع مختلف الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الأخرى.

٤١ - **السيدة زيفريفا** (الاتحاد الروسي): قالت إن تقرير التجارة والتنمية (A/62/15) يبيِّن الأهمية المتزايدة للبلدان النامية في التجارة الدولية. ونظراً لأن التجارة الدولية تُعد قوة دينامية للنمو الاقتصادي والتخفيف من وطأة الفقر، فإن وفدها ينادي بالتحرير المنتظم للتجارة العالمية والذي ينبغي أن يراعي قدر المستطاع الظروف الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية الخاصة لفرادى البلدان والأقاليم.

٤٢ - ويساعد الاتحاد الروسي على تحقيق إمكانيات التجارة الدولية كأداة للتنمية عن طريق خفض رسوم الواردات وتطبيق نظام للأفضليات الخاصة على الواردات الآتية من أغلبية كبيرة من البلدان النامية. وفيما يتعلق بالسلع الآتية من أقل البلدان نمواً، لا تُفرَض أي قيود كمّية على الواردات ولا تُطبّق أي تدابير مكافحة للإغراق أو التعويضية أو الحمائية.

٤٣ - وقالت إن وفدها يدعم أهداف جولة الدوحة ويعتقد أنه من الضروري إعطاء دفعة سياسية لهذه المفاوضات من أجل الوصول بها إلى نتيجة سريعة. ويشارك الاتحاد الروسي حالياً في جولة الدوحة كمراقب كما أن هناك قضايا كثيرة قيد النظر تهم مصالحه الحالية وعلى المدى الطويل بصورة مباشرة. وأضافت أن المشاركة الإيجابية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف يُعد أحد الأهداف الرئيسية للاتحاد الروسي. وبمجرد أن يصبح الاتحاد الروسي عضواً كاملاً في منظمة التجارة العالمية، فإنه سوف يكون على استعداد لتقديم مساهمة بنّاءة من أجل حل المشاكل الحالية التي تواجه نظام التجارة العالمية، بما في ذلك عن طريق وضع قواعد متوازنة يمكن أن تساعد على إزالة الاختلالات في التجارة العالمية. غير أن بلده لن ينضم إلى منظمة التجارة

العالمية إلا بشروط مقبولة للاتحاد الروسي وللمنتجين في مختلف قطاعات الاقتصاد الروسي.

٤٤ - **السيد نغور** (السودان): قال إن الاختتام السريع لجولة الدوحة وتنفيذ الأبعاد الإنمائية ينطوي على أهمية حاسمة بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. ويجب على البلدان المتقدمة أن تبدي مرونة كافية في هذه المفاوضات للحفاظ على استقرار وعولية ومصداقية النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٤٥ - ويناشد السودان بقوة أعضاء منظمة التجارة العالمية تيسير انضمامها إلى هذه المنظمة. ونظراً لأن الزراعة تمثل قطاعاً اقتصادياً رئيسياً، فإن حكومة السودان تركّز على السياسات التي تتصدى لجملة أمور من بينها استصلاح الأراضي، وسياسات السوق الحرة، وإزالة الحواجز التجارية التي تعترض المنتجات الزراعية، والخصخصة، وتخفيف الأعباء الضريبية على الزراعة. غير أن السودان سوف يحتاج إلى دعم المجتمع الدولي لاستكمال الأنشطة الوطنية في مجال الإعمار والتنمية، خاصة عن طريق بذل الجهود لتيسير انضمام السودان إلى منظمة التجارة العالمية. وفضلاً عن هذا، لكي يستفيد السودان من الاقتصاد العالمي المنفتح، فإنه يحتاج ليس فقط إلى خفض التعريفات وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، ولكنه يحتاج أيضاً إلى قدرات مُحسَّنة للعرض.

٤٦ - وقال إن فرض عقوبات اقتصادية على السودان من جانب واحد منذ عام ١٩٩٧ يُعد انتهاكاً صارخاً لمبادئ القانون الدولي والتجارة الحرة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وقد أدانت الجمعية العامة مراراً مثل هذه التدابير القسرية وحثّت المجتمع الدولي بصورة مستمرة على اتخاذ إجراء عاجل وفعّال لإنهاء استخدام هذه العقوبات. ولهذا يطالب وفده المجتمع الدولي بدعم المبادئ المنصوص عليها في الميثاق.

٤٧ - **السيد موراكامي** (اليابان): قال إن الاختتام الناجح والمبكّر لجولة الدوحة أصبح أهم من أي وقت مضى. ويجب إدماج البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وخاصة منظمة التجارة العالمية، بوصفها من البلدان المستفيدة والمشاركة على قدم المساواة. وفي هذه المرحلة الحرجة من المفاوضات، سوف يشارك بلده بصورة بنّاءة بغية تحقيق نتيجة شاملة ومتوازنة.

٤٨ - وبينما يُعَد الوصول المحسَّن إلى الأسواق العالمية أمراً مهماً، تحتاج البلدان النامية أيضاً إلى تحسين إنتاجيتها وبنيتها الأساسية وفتح قنوات سوقية أمام منتجاتها. وفي الوقت نفسه، سوف يلزم أن تتجنّب البلدان المتقدمة اتباع نهج واحد مناسب للجميع تجاه المعونة من أجل التجارة وأن تقدّم بدلاً من ذلك مساعدة مناسبة من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان المتلقية.

٤٩ - وسوف تواصل اليابان تقديم المعونة من أجل التجارة عن طريق ''مبادرتها الإنمائية من أجل التجارة''، التي استُهِلت في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ عام ٢٠٠٥، والتي تسعى إلى مساعدة البلدان النامية على زيادة صادراتها عن طريق تقديم الدعم في كل مرحلة، بدءاً من الإنتاج حتى التسويق. وكجزء من هذه المبادرة، تشجّع اليابان تصدير السلع المحلية وتقديم القروض لإنشاء الطرق والموانئ وغير ذلك من البنى الأساسية. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، مَنَحت اليابان أيضاً معاملة معفاة من الرسوم ومعفاة من الحصص لنسبة ٩٨ في المائة من المنتجات الآتية من أقل البلدان نمواً.

٥٠ - وقال إنه ينبغي للبلدان النامية أن تهيئ بيئة مواتية للاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تحسين قوانينها ولوائحها ذات الصلة، وزيادة الشفافية، وتعزيز بنيتها الأساسية. وأضاف أن اليابان تتخذ نهجاً متعدد المراحل لدعم جهود

البلدان النامية من أجل اجتذاب الاستثمار ورأس المال الخاص. وتتضمّن اتفاقاتها الخاصة بالشراكة الاقتصادية عناصر للتجارة الحرة وكذلك قواعد بشأن الاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية، وسياسات المنافسة. وتنص مثل هذه الاتفاقات أيضاً على آليات للتعاون وحل المشاكل اليومية التي يصادفها المستثمرون. ولا يمكن أن يكون هناك أي شك في أن إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف وقوي يُعد ضرورياً من أجل التنمية وكذلك من أجل استقرار ورخاء العالم أجمع. ولهذا يأمل وفده في أن تساعد مداولات اللجنة على إيجاد الإرادة السياسية اللازمة لاختتام جولة الدوحة.

٥١ - **السيدة نايت** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن فتح الأبواب أمام التجارة على نطاق العالم يُعد محورياً للتخفيف من وطأة الفقر وإتاحة الفرص وتحقيق الرخاء للجميع. ونظراً لأن التجارة والتنمية مترابطان بصورة لا تنفصم، فإن إيجاد بيئة عالمية تدعم التدفق الحر للتجارة من شأنه أن يعزز النمو ويعود بالفائدة على الجميع. ولهذا تسير الولايات المتحدة على طريق المزيد من التحرير للتجارة من خلال مفاوضات منظمة التجارة العالمية. وقد تبيّن أن البلدان التي فتحت أبوابها أمام التجارة تحقق مكاسب كبيرة في نموها الاقتصادي وتقلل بدرجة كبيرة من مستويات الفقر. ويجب على مثل هذه البلدان أن تتقاسم أفضل ممارساتها حتى يمكن للآخرين محاكاتها.

٥٢ - وأضافت أن الوقت قد حان لزيادة المشاركة في النظام التجاري الدولي والكف عن استخدام اللجنة كمنبر لتكرار الخطب الجوفاء. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للأمم المتحدة أن تحشد مواردها بصورة أفضل وتعمل مع منظمات أخرى، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز، ومصارف التنمية الإقليمية، لبناء قدرة تجارية في تلك البلدان التي لم تستخدم العولمة بأقصى قدرتها. ولدى الأمم المتحدة الوسائل لإجراء تغييرات حقيقية ولكن يجب أن تكفل أسلوب عمل دولي منسق لمثل هذه الجهود.

٥٣ - وقالت إن البيئة المنفتحة على التجارة ليس من المحتمل كثيراً أن تتحمل التشوّهات الاقتصادية المكلّفة ومن المحتمل بدرجة أكبر أن تولد وظائف وتشجّع على الابتكار وتنظيم المشاريع. والربط بين الأسواق المفتوحة والإدارة السليمة والالتزام بسياسات اقتصادية سليمة يعمل على إيجاد فرص غير محدودة. وينبغي لمناقشات اللجنة بشأن التجارة الدولية والتنمية أن تركّز على الطرق التي تكفل وصول جميع البلدان إلى الأسواق الدولية لبيع سلعها وتقديم خدماتها. وقالت إن المناقشات المطوّلة بصورة مملة بشأن مزايا تحرير التجارة أصبحت بالية وغير مجدية. فقد حان الوقت للعمل.

٥٤ - ويمكن أن تحصل البلدان على فرص متزايدة للوصول إلى الاقتصاد العالمي دون الانتظار من أجل أن تُستَكمَل المفاوضات المطوّلة وذلك عن طريق خفض التعريفات، والإقلال من الحواجز غير الجمركية أمام الواردات، واستخدام المساعدة الحالية في إطار المعونة من أجل التجارة. وعندما تتضافر مثل هذه السياسات مع المساعدة التقنية التي تقدمها الأمم المتحدة على أرض الواقع، فإنها كفيلة بتحقيق النمو والمساعدة على استئصال الفقر. أما التدابير الحمائية فإنها تؤدي فقط إلى التشوّهات وتقضي على الكفاءة وتضع معوقات قوية أمام التجارة. وقالت إن كل بلدٍ مسؤول في نهاية الأمر عن تنميته الخاصة .. فالبلدان التي تشجّع الإدارة السليمة، وتحارب الفساد، وتنفتح على التجارة، يمكنها أن تنجح في أهدافها الإنمائية وتحقق مكاسب كبيرة.

٥٥- **السيد غونزالز** (كوبا): قال إنه يجب أن تُستَكمَل جولة الدوحة على الفور. ويجب إنهاء التناقضات والتجاوزات والتفاوتات الخطيرة في النظام التجاري الحالي. ويجب على منظمة التجارة العالمية أن تتبع إجراءات شفّافة

ومرنة وسريعة لتيسير انضمام البلدان النامية التي يجب تزويدها بالمساعدة التقنية. ولا توجد سوى حفنة من البلدان النامية التي شعرت بتحسينات في وصولها إلى الأسواق وفي نصيبها من التجارة. فالتقدُّم نحو التنمية عن طريق التجارة لا يمكن أن يتحقق عن طريق التحرير فقط؛ فالبلدان النامية بحاجة إلى الحصول على معاملة خاصة وتفضيلية على أساس مستوى تنميتها.

٥٦ - وأضاف أن الإعانات الضخمة التي تمنحها البلدان المتقدمة لمنتجيها تعمل على تشويه التجارة العالمية وتثير تساؤلات عن مصداقية النظام التجاري الحالي. كذلك فإن تنفيذ تدابير اقتصادية قسرية، وفرض عقوبات من جانب واحد، ووضع قوانين ولوائح ذات آثار بعيدة المدى ضد البلدان النامية إنما يهدد أيضاً حرية التجارة والاستثمار. ويتمثل أحد الأمثلة على مثل هذه التدابير في الحصار الوحشي الذي فرضته حكومة الولايات المتحدة ضد كوبا على مدى ٤٧ عاماً، مما سبّب أضراراً بالغة للاقتصاد ولشعب كوبا.

٥٧ - وقال إنه يجب تزويد الأونكتاد بالدعم المالي اللازم لتمكينه من الوفاء بولايته.

٥٨ - **السيدة بلوم** (كولومبيا): قالت إن عمليات التأخير في استكمال جولة الدوحة أدّت إلى انتشار الاتفاقات الثنائية والإقليمية، حيث حاولت البلدان إيجاد طرق أخرى لفتح تجارتها. وينبغي تعزيز الفرص بالنسبة للتجارة متعددة الأطراف، وينبغي خفض وإنهاء الإعانات والحواجز، وينبغي وضع قواعد واضحة تسمح بالتدفق الحر للتجارة في السلع والخدمات. وقبل كل هذا، ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للنظام هو تشجيع التنمية والحد من الاختلالات الحالية في الاقتصاد العالمي.

٥٩ - وفي عام ٢٠٠٢، بدأت كولومبيا مرحلة جديدة في تدويل اقتصادها. فقد وقّعت اتفاقات للتجارة الحرة مع شركائها في جماعة دول الإنديز والمكسيك وهي طرف في اتفاق التكامل بين جماعة دول الإنديز والسوق المشترَكة لبلدان المخروط الجنوبي. وسوف يبدأ قريباً نفاذ اتفاقاتها مع شيلي ومع المثلث الشمالي لأمريكا الوسطى (السلفادور وهندوراس وغواتيمالا). وقد وقّعت اتفاقاً للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة وهي بصدد الموافقة عليه. وقد بدأت حكومتها مفاوضات مع بلدان رابطة التجارة الحرة الأوروبية وكذلك مع كندا والاتحاد الأوروبي. وبحلول عام ٢٠١٠، تأمل في أن تكون قد عقدت اتفاقات للتجارة الحرة مع أكثر من ٥٠ بلداً. وعلى الجبهة المتعددة الأطراف، شاركت كولومبيا بنشاط في مفاوضات الدوحة. وقالت إن اختتام جولة الدوحة ينبغي أن يمثل أولوية بالنسبة للبلدان المتقدمة والنامية على حدٍ سواء. وتتطلع حكومتها إلى الأونكتاد الثاني عشر المقرر عقده في أكرا عام ٢٠٠٨.

٦٠ - **السيد ياو ونلونغ** (الصين): قال إنه ينبغي استكمال جولة الدوحة في أقرب وقت ممكن، مع إعطاء الأولوية العليا لقضايا التنمية. وأضاف أن حكومته تدعو إلى إنشاء نظام تجاري موجّه نحو التنمية وتوسيع دور الأونكتاد. ويقدَّر أنه بحلول عام ٢٠١٠ سوف تتجاوز واردات الصين السنوية تريليون دولار. وسوف تتيح التنمية الاقتصادية للصين مجالاً واسعاً لتنمية بلدان أخرى. وسوف تواصل الحكومة الصينية تعزيز تعاونها الاقتصادي والتجاري المفيد بصورة متبادَلة مع جميع البلدان.

٦١ - **السيد كياو مو تون** (ميانمار): قال إنه ينبغي إتاحة فرص أفضل أمام المنتجات الزراعية للبلدان النامية للوصول إلى الأسواق، وينبغي إنهاء إعانات الصادرات. ويجب أن تقترن المعونة من أجل التجارة بالبيئة التمكينية اللازمة، بما في ذلك تدابير لمساعدة البلدان النامية في مجال بناء القدرات،

وتطوير البنية الأساسية والأسواق. وأضاف أن التعريفات الصناعية المفروضة على المصنوعات كثيفة العمالة والسلع الجاهزة تقيّد من وصول البلدان النامية إلى الأسواق العالمية. وينبغي تحقيق اتفاق مبكر بشأن خفض التعريفات من أجل تحقيق تكافؤ الفرص في الأسواق بالنسبة للسلع المصنّعة الآتية من البلدان النامية. ويرحّب وفده بتنفيذ وصول صادرات أقل البلدان نمواً إلى أسواق معفاة من الرسوم ومعفاة من الحصص. وبالمثل، ينبغي إعطاء جميع البلدان النامية حيِّزاً كافياً في مجال السياسات ومعاملة تفضيلية خاصة. وأضاف أن زيادة المساعدة التقنية أمر أساسي لتمكين البلدان النامية من تنفيذ تيسير التجارة.

٦٢ - وينبغي عدم تسييس المساعدة الإنمائية المقدَّمة للبلدان النامية تحت أي ذريعة. وقال إن التدابير الاقتصادية الآحادية الجانب كوسيلة للقسر السياسي والاقتصادي لها تأثير سلبي على اقتصاد البلدان المستهدَفة وتؤدي دون مبرر إلى صعوبات وإلى الفقر بالنسبة للشعوب. فمثل هذه التدابير تنتهك حرية التجارة والملاحة وتحرم الشعوب من حقها المشروع في التنمية.

٦٣ - وقال إن اقتصاد ميانمار يعتمد على صادرات السلع الأوّلية؛ وقد زادت صادراتها من ٨٥١ مليون دولار في الفترة ١٩٩١-١٩٩٢ إلى ٣,٥ مليار دولار في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وفي العام نفسه، كان لدى بلده فائض تجاري بلغ ١,٥ مليار دولار. وترجع الزيادة في التجارة الخارجية أساساً إلى تشجيع الحكومة للقطاع الخاص، وتحسين تجارة الحدود، وتوسيع التجارة مع بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا +٣.

٦٤ - **السيد أشاريا** (الهند) قال إن البُعد الإنمائي أساسي للتقدّم في المفاوضات التجارية في إطار جولة الدوحة. ولا تزال الزراعة تمثل القضية الجوهرية في هذه المفاوضات، ويجب على البلدان المتقدمة إظهار المرونة والتحرُّك نحو الخفض والإزالة الحقيقية للإعانات التي تقدمها لمزارعيها التجاريين. فليس من العدل ربط المفاوضات بشأن الزراعة مع المفاوضات بشأن الوصول إلى الأسواق غير الزراعية. ويجب أن يكون هناك احترام كامل لمبدأ ''عدم التقيُّد بالمعاملة بالمثل تماماً''، ومبدأ ''المعاملة الخاصة والتفضيلية''. ومن المهم أيضاً تأمين الوصول إلى الأسواق بصورة حرة ومجدية تجارياً وفعّالة في إطار الطبعة ٤.

٦٥ - ويلزم القيام بإجراء مبكّر بشأن الولاية المتعلقة بالتنمية فيما يخص الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس). ويجب السماح بقدر من المرونة في اتفاق تريبس فيما يتعلق بشواغل الصحة العامة، وينبغي أن تمتد مثل هذه المرونة لتشمل تغيّر المناخ، ونقل التكنولوجيا. وينبغي لقواعد الملكية الفكرية أن تدعم بصورة كاملة أهداف اتفاقية التنوّع البيولوجي، لا سيما فيما يتعلق بالإفصاح، والموافقة المسبقة عن علم، وتقاسم المنافع بصورة عادلة. وينبغي للجنة أن تنظر في إنشاء لجنة خبراء خاصة من أجل الإسراع باتخاذ إجراء بشأن هذه القضايا.

٦٦ - وقال إن جهود تنشيط التجارة يجب أن تضع في اعتبارها الاحتياجات الخاصة لكثير من البلدان النامية، ولا سيما الدول الجذرية الصغيرة النامية، والبلدان غير الساحلية النامية، وأقل البلدان نمواً. ويجب تفعيل مبادرة المعونة من أجل التجارة بصورة كاملة. ويجب على الدول المتقدمة أن تنفِّذ التزاماتها بخفض المعدلات التفضيلية إلى الصفر والتشجيع على استخدام نظام الأفضليات المُعمَّم عن طريق ترشيد قواعد المنشأ. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٧، سوف تشهد واردات أقل البلدان نمواً إلى الهند نظام التعريفات الصفري. وتقدِّم الهند أيضاً المساعدة لكثير من البلدان النامية الأخرى، ولا سيما في أفريقيا، عن طريق برنامجها الخاص بالمساعدة التقنية.

٦٧ - **السيد جيروس** (بيلاروس): قال إن عدم إحراز تقدّم في جولة الدوحة ينبع أساساً من عدم استعداد بعض أعضاء منظمة التجارة العالمية لاعتبار التنمية أحد الفروع الرئيسية في المحادثات. وبدلاً من ذلك، يسعى غير الأعضاء فقط إلى زيادة تحرير التعريفات ولزيادة فرص الوصول إلى أسواق الخدمات في البلدان النامية.

٦٨ - ويجب أن تصبح شروط التجارة الدولية مواتية للبلدان النامية، ويجب أن يتاح للمشاركين أضيق مجال ممكن للمناورة السياسية. وفي أحوال أخرى، ينشأ موقف متناقض تعلن فيه البلدان أمام الجمعية العامة أنها تؤيد التنمية وترغب في إنهاء الفقر، في حين أن ممثليها في المحادثات التجارية يعرقلون إنشاء آليات حقيقية يمكن أن تعود بالفائدة على البلدان النامية.

٦٩ - وهناك تناقض مماثل ينشأ في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. فالبلدان التي تتقدّم لعضوية هذه المنظمة يُطلَب منها استيفاء التزامات صارمة وتمييزية خاصة بالإصلاح الاقتصادي وهي التزامات أكثر إرهاقاً من تلك التي وُضعت لأعضاء حاليين ويمرون بمرحلة مماثلة من التنمية. وبدأت الاعتبارات السياسية تؤثر على عملية العضوية في منظمة التجارة العالمية؛ فقد أخذ بعض الأعضاء على عاتقهم عرقلة انضمام الآخرين. وما لم تتخذ خطوات فورية لتوفير ظروف عادلة للعضوية، فإن النظام التجاري العالمي سوف يصاب بالشلل.

٧٠- وهناك مشكلة أخرى وهي فرض تدابير تجارية قسرية أحادية الجانب تنتهك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. والغريب أنه عند فرض عقوبات اقتصادية مثل حقوق العمال فإنها تؤدي بالفعل إلى فقدان الوظائف.

٧١ - ويمكن أن يقوم الأونكتاد بدور رئيسي في حل هذه المشاكل. وأعرب عن أمله في أن تتخذ خطوات عملية في الأونكتاد الثاني عشر في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ لجعل هذه الهيئة أكثر فعالية في مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادها بمرحلة انتقال.

٧٢ - **السيدة ليم آي تنغ** (سنغافورة): قالت إن سنغافورة، باعتبارها مركزاً للشحن العابر، تدرك أهمية إيجاد نظام للتجارة الحرة وطالبت بالاعتدال والمرونة في جولة الدوحة الجارية. وقالت إن نجاح الجولة كفيل بأن ينتشل ملايين السكان من الفقر، في حين أن إخفاقها يمكن أن يضر بمصداقية منظمة التجارة العالمية ويعرّض النظام التجاري المتعدد الأطراف للخطر. وينبغي للبلدان المتقدمة اتخاذ خطوات جريئة لتأمين وصول البلدان النامية إلى الأسواق، كما يجب على البلدان النامية قبول الحلول الوسط.

٧٣ - وقالت إنه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، تعهّد قادة رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ بالالتزام باستئناف محادثات الدوحة. فتقوم رابطة أمم جنوب شرق آسيا أيضاً بتشجيع التكامل الاقتصادي عن طريق مبادرة الرابطة الخاصة بمنطقة التجارة الحرة والمفاوضات بشأن اتفاقات للتجارة الحرة مع شركاء رئيسيين مثل اليابان وكوريا والهند وأستراليا والصين.

٧٤ - وبرغم النمو الكبير في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية والذي أشير إليه في الفقرة ٣ من تقرير الأمين العام (A/62/266) يجب القيام بمزيد من العمل لاستئصال الفقر. ولهذا فإنها ترحّب بجهود الأمين العام في هذا الصدد، بما في ذلك عقد الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا.

٧٥- **السيد جالو** (غامبيا): قال إنه في السنوات الأخيرة قام عدد متزايد من البلدان النامية بتحرير نظمها التجارية حتى مع اتجاه البلدان المتقدمة نحو فرض المزيد من الحمائية، وهو ما ضاعف من مشاكل الفقر والتنمية. وتقوم البلدان

النامية بدور أكبر في التجارة العالمية، مما أدى إلى ظهور جنوب عالمي نشط. ومع هذا، هناك شعور بالقلق بأن الدول الصغيرة والمعرّضة، على وجه الخصوص، لم تستفد كثيراً من تحرير التجارة والعولمة. ولهذا فإنه يتفق مع الأمين العام على أن هناك مصالح كبيرة في اختتام جولة الدوحة بنجاح.

٧٦ - وفي حين أن التنمية تُعد جزءاً لا يتجزأ من جدول الأعمال الإنمائي للدوحة، فإن الزراعة تلهث وراء المصنوعات لإقامة نظم متعددة الأطراف وخفض الحواجز التجارية. ونظراً لأن معظم فقراء العالم يعتمدون على الزراعة في معيشتهم، فإنهم يتعرضون لخطر جسيم عن طريق تشوّهات في الإنتاج الزراعي والتجارة الزراعية بسبب إعانات الصادرات، والدعم المحلي، والحمائية في كثير من البلدان المتقدمة.

٧٧ - ولكي تستفيد البلدان النامية من التجارة الدولية، فإنها تحتاج أولاً إلى فرص أكبر للوصول إلى الأسواق بطريقة يمكن التنبؤ بها؛ وتحتاج ثانياً إلى إصلاح السياسات الزراعية ووضع قواعد تجارية عادلة؛ وتحتاج ثالثاً إلى معاملة خاصة من شراكة طموحة في المعونة من أجل التجارة.

٧٨ - وينبغي للبلدان المتقدمة إبداء قدر من المرونة والإرادة السياسية لإنهاء المأزق في مفاوضات منظمة التجارة العالمية. وينبغي تيسير انضمام جميع البلدان النامية - وخاصة أقل البلدان نمواً وتلك التي خرجت من مرحلة النزاع.

٧٩ - وحثّ مجتمع المانحين على زيادة التمويل المقدَّم من الأونكتاد وهو ما سوف يمكنه من زيادة المساعدة للبلدان النامية والبحث عن طرق لتحقيق مزيد من الترابط بين النظام التجاري المتعدد الأطراف والنظام المالي الدولي.

٨٠ - وقال في ختام كلمته إن وفده يندّد بممارسة فرض قوانين وتدابير اقتصادية قسرية، بما في ذلك العقوبات التجارية من جانب واحد ضد البلدان النامية.

٨١ - **السيد هلر** (المكسيك): قال إنه يتفق مع الملاحظات التي أبداها الأمين العام في تقريره (A/62/266) بأن التجارة الدولية تقوم بدور رئيسي في التنمية؛ وأن الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة بصورة كاملة ويمكن التنبؤ بها أمر ضروري إذا أريد أن تستفيد البلدان النامية من العولمة؛ وأن التنمية يجب أن تكون عنصراً أساسياً في المحادثات التجارية في جولة الدوحة. ويجب زيادة قدرة البلدان النامية على الإنتاج من أجل تحفيز نشاطها الاقتصادي الداخلي والخارجي. وقال إن بلده ملتزم بجولة الدوحة وسوف يواصل مشاركته بنشاط.

٨٢ - وأضاف أنه ينبغي للجنة الثانية أن تشير إلى أهمية ختام جولة الدوحة بطريقة مقبولة لجميع المشاركين. ولهذا ينبغي أن تركّز بصورة أساسية على الرسالة السياسية التي ترغب في توصيلها، وعلى المواضيع التي تحظى بموافقة عامة - مثل التنمية المستدامة وأهمية التجارة كوسيلة للنمو الاقتصادي - بدلاً من أن تركّز على مسائل جدلية يجري التفاوض بشأنها في محافل أخرى.

٨٣ - **السيد على** (الجمهورية العربية السورية): قال إنه ليس من الإنصاف أن تطالب البلدان المتقدمة بتسهيلات من البلدان النامية تتجاوز قدرتها على ما يمكن أن تقدمه. وهناك اتفاق عام على أن الزراعة أساسية لاقتصاديات البلدان النامية، ولكن جهود هذه البلدان للقضاء على الجوع والفقر تصطدم بتشوهات التجارة الدولية في المنتجات الزراعية. ولهذا فإن اتخاذ نهج أكثر واقعية ومرونة من جانب البلدان المتقدمة يُعَد أمراً حيوياً في سياق جولة الدوحة.

٨٤ - وأضاف أن بلده الذي لا يزال ملتزماً بالتجارة المتعددة الأطراف يسعى إلى إيجاد توازن بين سياساته التجارية الداخلية والأجنبية عن طريق جملة أمور من بينها متابعة الإصلاح التجاري وتحرير التجارة، وتحسين القدرة

التنافسية لمنتجاته وتحسين جودتها، وتنشيط صادرات السلع والخدمات، والاستثمار في رأس المال البشري، وتطوير نظمه النقدية والمصرفية. ولكن برغم ما تحقق من نجاح، فإن النظر في الطلب السوري للانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، والذي قُدِّم في عام ٢٠٠١، لم يُدرَج حتى في جدول أعمال المنظمة لأسباب يعزوها إلى دوافع سياسية من بعض الدول الأعضاء المؤثِّرة في منظمة التجارة العالمية. وبعد أن أكد أنه ينبغي عدم تسييس عملية العضوية في منظمة التجارة العالمية أو استخدامها كوسيلة للقسر السياسي، استرعى الاهتمام إلى ضرورة التقيُّد بقرار الجمعية العامة ١٨٦/٦١، والذي يطالب بتيسير انضمام جميع البلدان النامية التي تسعى للحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية.

٨٥ - وأضاف أن الجمهورية العربية السورية لا تزال هدفاً لعقوبات تجارية من جانب واحد فرضتها الولايات المتحدة عليها في عام ٢٠٠٤. وعلاوة على ذلك في عام ٢٠٠٦ برغم المعاناة التي سببها الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، فرضت الولايات المتحدة هي وإسرائيل والاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى تدابير اقتصادية قاسية من جانب واحد ضد الشعب الفلسطيني، وكان لها تأثير وردت تفاصيله في تقرير الأمين العام حولاموضوع مثل هذه التدابير (A/62/210). وتجدر الإشارة أيضاً إلى التوصية الجديدة لوزير الدفاع الإسرائيلي بخفض إمدادات الكهرباء إلى قطاع غزة، الذي يضم ١,٥ مليون فلسطيني. وفي خطوة مماثلة، أعلنت وزيرة خارجية الولايات المتحدة الآن أيضاً عن عقوبات اقتصادية جديدة من جانب واحد ضد جمهورية إيران الإسلامية.

٨٦ - وقال إن الاستمرار في فرض مثل هذه التدابير بالمخالفة لمبادئ القانون الدولي وقواعد التجارة الدولية يؤدي إلى آثار خطيرة من حيث أنه سوف يقوِّض في نهاية الأمر من الثقة في جدوى النظام التجاري المتعدّد الأطراف وفي التزام البلدان المتقدمة بإيجاد نظام للتجارة الدولية يكون مفتوحاً وشفّافاً ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي وعادلاً ويشجّع على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا السياق، أدان استخدام أو تشجيع التدابير الأحادية الجانب من أي نوع كوسيلة لإرغام دولة ما على إخضاع حقوقها في ممارسة سيادتها لدولة أخرى. وطالب أيضاً بالتقيُّد بقرار الجمعية العامة ١٨٥/٦٠ بشأن هذا الموضوع، والذي اعترضت الولايات المتحدة وحدها على اعتماده.

٨٧ - **السيد ماتنجي** (ملاوي): ناشد البلدان المتقدمة أن تفي بوعدها الخاص بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي أخذت في الانخفاض على مر السنين، حتى يمكن للبلدان النامية، مثل بلده، تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

٨٨ - وقال إنه لتحقيق النمو المستدام، يجب أن تتمكن البلدان النامية من المشاركة بصورة متكافئة في النظام التجاري العالمي. وأضاف أن الوصول إلى أسواق السلع الزراعية أمر حيوي بشكل خاص بالنسبة لبلدان مثل ملاوي، ولهذا فإن وفده يشعر بقلق عميق من المأزق الذي وصلت إليه جولة الدوحة، التي يجب أن تواصل تركيزها على الزراعة والتنمية. وطالب بإزالة الحواجز التجارية والإعانات المقدَّمة للمنتجات الزراعية، والتي تمنع البلدان النامية من تحقيق ميزاتها النسبية. ومع أن التجارة تُعَد الطريقة الأكثر فعالية لتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر في أقل البلدان نمواً، فإن المعونة الإضافية والتي يمكن التنبؤ بها من أجل التجارة تُعَد أساسية أيضاً لمساعدة هذه البلدان على بناء قدرتها التخطيطية والإدارية، وتحسين البنية الأساسية التجارية، ومواجهة التكاليف العالية للتكيُّف مع التجارة الحرة. وأضاف أن الأونكتاد قام بعمل قيّم لتلبية احتياجات البلدان التي تعتمد اقتصاداتها على تجارة السلع الأساسية. غير

أن هذه البلدان تحتاج إلى مزيد من المساعدة للتنمية وإعادة هيكلة قطاعات السلع لديها لجعلها أكثر قدرة على التنافس.

٨٩ - **السيد إيزيتوف** (كازاخستان): أيّد وجهة نظر الأمين العام بأنه يجب على البلدان المتقدمة أن تفي بالتزاماتها الإنمائية في سياق جولة الدوحة. ولهذا يجب أن تتيح فرص الوصول إلى جميع الأسواق المعفاة من التعريفات أو الحصص. وقال إن حكومته من جانبها قد قامت بذلك فعلاً.

٩٠ - وأضاف أن نظام المعاملة الخاصة والتفضيلية لمجموعات معيّنة من البلدان ينبغي تحديده وتفعيله بصورة أفضل. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للتحديات التي تواجهها البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والمقيَّدة، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية، التي تم تهميشها أساساً بسبب ارتفاع تكلفة التجارة نتيجة عدم قدرتها على الوصول إلى الموانئ وبعدها عن الأسواق. وفضلاً عن هذا، لم يحصل الكثير من البلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك كازاخستان، حتى الآن على عضوية منظمة التجارة العالمية وتُستبَعَد من المجال الرئيسي للتجارة الدولية. وينبغي النظر في الاحتياجات الخاصة لهذه البلدان عند وضع شروط لحصولها على العضوية.

٩١ - وقال إن إنشاء مناطق اقتصادية وتجارية وجمركية إقليمية يُعَد أساسياً لمساعدة البلدان النامية في التغلب على الآثار السلبية للعولمة. ولهذا فإن القرار الذي اتُخذ في دوشانبي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ بإنشاء اتحاد جمركي يضم بيلاروس وكازاخستان والاتحاد الروسي يُعَد خطوة هامة نحو إدماج هذه البلدان في النظام العالمي للتجارة. وهذا من شأنه تحسين القدرة التنافسية وظروف التنمية الشاملة في هذه الدول.

٩٢ - وقال إنه يجب العمل بالقرارات والتوصيات التي تتخذها المحافل الدولية الرئيسية بشأن التجارة إذا أريد للبلدان ذات الاقتصادات الصغيرة وغير الساحلية أن تحصل على المنافع التي ذُكرت مراراً في نيويورك، ومونتيري، وجوهانسبرغ، والدوحة، وبروكسل، وبربادوس، وألماآتي. وأعرب عن أمله في أن يؤدي مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المقرر عقده في الدوحة عام ٢٠٠٨، إلى إعطاء قوة الدفع اللازمة لتنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه في مونتيري.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.